

## اعمال جلسة الندوة الدولية

### حول موضوع " البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي "

الخميس 31 أكتوبر 2019م

- مجلس المستشارين - المملكة المغربية

أفتتحت أشغال هذه الجلسة بمداخلة للسيد كارلوس جون جارشياسبولا Carlos Juan Garcia Cebolla ( متخصص في الحق في الغذاء لدى منظمة الفاو ) حول وضع الأمن الغذائي والتغذية في العالم لسنة 2019م .

بداية , أعرب السيد كارلوس عن التزام المنظمة للعمل في إطار جماعي من أجل مواجهة التحديات المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي على المستوى العالمي .معتبرا أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 م تطرح رؤية تحويلية تقرر أن عالمنا يشهد تغيرات تحمل في طياتها تحديات جديدة ينبغي مواجهتها للعيش في عالم خال من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله .

وأوضح أنه اليوم ينتج ما يكفي من الغذاء لإطعام الجميع ومع ذلك يعاني حوالي 821 مليون شخص من نقص مزمن في التغذية . مما يتطلب تكثيف الجهود خاصة البرلمانات من خلال وضع تشريعات مناسبة مدعومة بالميزانيات اللازمة والمراقبة الملائمة ، مما يسمح بإطار عمل قانوني عادل وطويل الأمد للقضاء على الجوع بحلول 2030م .

وفي هذا الإطار أفاد أن المستوى العالمي لانتشار النقص في التغذية قد استقر إلا أن العدد المطلق لمن يعانون من نقص التغذية يواصل ارتفاعه , حيث يزيد الجوع في جميع الأقاليم الفرعية في إفريقيا وبدرجة أقل في أمريكا اللاتينية وآسيا الغربية .

وقد اشار إلى أن حوالي ملياري شخص في العالم يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد وأن عدم حصولهم على الأغذية المغذية والكافية يعرضهم لخطر المعاناة من سوء التغذية واعتلال الصحة. حيث تتركز هذه الظاهرة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، إلا أنه يؤثر أيضا على 8 في المائة من السكان في أمريكا الشمالية وأوروبا وفي جميع القارات حيث ينتشر انعدام الامن الغذائي بمعدل أعلى بقليل لدى النساء منه لدى الرجال .

وأكد وبشدة على اتخاذ إجراءات أكثر جرأة لمعالجة الاتجاهات المقلقة بشأن انعدام الامن الغذائي، ليس فقط من حيث النطاق بل أيضا من حيث التعاون بين عدة قطاعات منها قطاع الصحة والتعليم والفلاحة والطاقة .... الخ وغيرها منها القطاعات المهمة وفي مجالات

مختلفة بما في ذلك الحماية الاجتماعية والتخطيط التنموي والسياسات الاقتصادية ،مع ضرورة إيلاء اهتمام خاص بقطاع الزراعة من حيث التجديد المستمر له في إطار مستدام مراعي للبيئة والنساء والشباب واعادة النظر في حكامه الآليات (الميكانيزمات).

### **المحور الأول : عرض التجارب العالمية للشبكات البرلمانية حول الأمن الغذائي ودورها في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة**

بخصوص هذا المحور تم عرض تجارب عالمية للشبكات البرلمانية في هذا المجال ودورها في تحقيق جزء من أهداف التنمية المستدامة .

#### **أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي :-**

قدم السيد جوز سرامو Jose seramo نائبا رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكاريبي عرضا استعرض فيه الجهود التي يتم بذلها في هذه المنطقة للحفاظ على التوجه الاستراتيجي لمنظمة ( الفاو ) وهي القضاء على الجوع حيث تم توحيد المبادرات الإقليمية كآلية لتنفيذ عمل المنظمة بالاستناد إلى الأولويات التي حددتها الدول الأعضاء حيث تم تحقيق بعض الأهداف منها:-

- النهوض بالوجبات المدرسية الوطنية ذات الصلة بالتثقيف التربوي ، المشتريات العامة من الزراعة الأسرية وتم اعتماد برنامجين لتعزيز الشبكة الإقليمية للنظم العامة للإمدادات الغذائية وتسويقها من أجل تبادل الخبرات والادماج بن الدول الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى .
- الزراعة الأسرية ونظم الأغذية الشاملة من اجل تنمية ريفية مستدامة وكذا تعزيز أوجه التآزر بين برامج الحماية الاجتماعية والاستدامة الزراعية والإدماج الاقتصادي للسكان الذين يعيشون تحت وطأة الفقر والهشاشة في المناطق الريفية .
- الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والتكيف مع التغيرات المناخية وإدارة المخاطر والكوارث الطبيعية من خلال بلورة خطوط توجيهية طوعية للسياسات الزراعية الإيكولوجية بالنسبة لأمريكا اللاتينية .
- تحقيق نتائج مهمة على مستوى تنظيم نظم الإمدادات العامة وتيسير السياسات الخاصةبالزراعة والنهوض بالمرأة وتشجيع الزراعة الأسرية والتنمية الريفية .
- وضع تشريعات تدعم الحق في الغذاء مع تعزيز قدرة النظم الساحلية والزراعية في الجنوب الأكبر على الصمود من خلال استعادة خدمات النظم الايكولوجية وإنشاء إعادة تأهيل البنية التحتية الخضراء .

وأخيرا اعتبر أن دستور الإكوادور رائد في هذا المجال ، وحافز لتطوير مجموعة من الأنشطة المساعدة على تحقيق الأمن الغذائي كالزراعات العائلية والصيد التقليدي .

**البحر الأبيض المتوسط :-** أوضح نائب رئيس الجمعية البرلمانية المتوسطية كريم درويش أن تطوير الزراعة ومصايد الأسماك وكذا الرفع من مساحة الأحزمة الخضراء لوقف زحف التصحر ، كلها مشاريع تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي لحوالي 34 بلداً بالحوض . وتوقف السيد درويش عند دور الجامعة ، من خلال بحوثها وانفتاحها على المحيط لا سيما في مجال اقتصاد الماء وجودة التربة ، في الرفع من منسوب إنتاج غذائي آمن ، مضيفاً أن تمويل مشاريع في هذا المجال ، من خلال البنك الأوروبي للتنمية والبنك الدولي ، عنصر مساعد على ضمان الغذاء ليس في ضفتي المتوسط وإنما في القارة السمراء التي تضم نحو مليار و 200 مليون نسمة .

- **أمريكا الوسطى ودول البحر الكاريبي :-** أفاد المتدخل أنه تم التمكن من دعم برلمانات المنطقة لإحداث جبهات برلمانية متخصصة في الغذاء بفضل الدعم المتواصل لمنظمة ( الفاو ) حيث تم إصدار مجموعة من القوانين التي تدعم الحق في الغذاء في عدد من الدول كدولة الإكوادور التي دسترت الحق في الماء .

- **برلمان الأنديني :-** اقترح الأمين التنفيذي للبرلمان الأنديني مجموعة من التوصيات همت بالأساس :

- خلق برامج لضمان الأمن الغذائي من حيث تقوية الخبرات والقضاء على الفقر والتعاون بين البلدان .

- تشجيع الزراعة العائلية والبحث العلمي والتكنولوجي .

- تعزيز سياسات واستراتيجيات تضمن الجودة والكمية .

- تطوير البرامج التربوية التوعوية بأهمية التربية الغذائية في المناهج التعليمية .

وفي إطار تفاعلي بين جميع الحضور تم اقتراح مجموعة من الاقتراحات لمساعدة أعضاء البرلمان على تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة ( القضاء على الجوع ) تمثلت فيما يلي :

- تضمين الحق في الغذاء الكافي في الدستور : يعد دستور البلدهو القانون الأسمى وهو الأساس الذي تبنى عليه حقوق المواطنين والتزامات الدولة ، وتعطي الدول هذا الهدف أكبر ضمان للنجاح . وعندما يتم دعم البرامج بالتشريع ، فإنها تصبح سياسة حكومية ، مستشهدين بنموذج نيبال التي تلقت الدعم من منظمة الأغذية والزراعة خلال عملية إضافة الحق في الغذاء الى دستورها في عام 2015م .

- مشاريع القوانين التي تتضمن الأمن الغذائي مع مراعاة احتياجات جميع القطاعات : يتطلب ضمان الأمن الغذائي مشاركة مختلف القطاعات التي تشكل النظام الغذائي . وهذا يعني النظر في احتياجات صغار المزارعين والرعاة والصيادين الحرفيين ومساعدتهم على بناء القدرات من خلال مبادرات الحماية الاجتماعية التي تستهدف أكثر الأجزاء ضعفاً في النظام الغذائي .

- الاستفادة من معارف المؤسسات الأكاديمية : يتعين على المشرعين فهم مدى المشكلة والقدرة على قياس تأثير السياسات . وللقيام بذلك ، يمكنهم الاستفادة من خبرات المجتمع الأكاديمي أثناء صياغة وتنفيذ التشريعات أو السياسات العامة المتعلقة بالحق في الغذاء الكافي ، أو الإشراف على ذلك . مستشهدين بنموذج أسبانيا حيث تم إنشاء مركز أبحاث الحكامة العالمية التابع لجامعة أوفييدو لتشجيع الأبحاث حول المواضيع المتعلقة بالأمن الغذائي وتقييم السياسات ، والأنساق بين البرامج ووضع استراتيجية مراجعة التقارير السنوية .

- الحفاظ على الحوار مع المجتمع المدني والشركاء ومختلف القطاعات الحكومية .

- إنكاء الوعي وإدماج التربية الغذائية ضمن البرامج والمناهج التعليمية .